



الهيئة العامة للرقابة المالية
FINANCIAL REGULATORY AUTHORITY

٢٥٦٨٤

٢٠٢٥ / ١١ / ١٣

السيد الاستاذ / رئيس مجلس ادارة

الشركة الدولية للتأجير التمويلي (انكوليس) international company for leasing

تحية طيبة وبعد،

بالإشارة إلى قرار مجلس إدارة الشركة الصادر في اجتماعه المنعقد بتاريخ ٢٠٢٥/١١/١٢، باعتماد تقرير الإفصاح المعد وفقاً لأحكام المادة (٤٨) من قواعد قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة المصرية، تمهيداً للسير في إجراءات دعوة الجمعية العامة غير العادية للشركة لمناقشة زيادة رأس المال المرخص من ٥٠٠ مليون جنيه إلى مليار جنيه، وزيادة رأس مال المصدر والمدفوع من ٢٠٠ مليون جنيه مصري إلى ٥٠٧,٧٧٩,٩٩٠ جنيه مصري بزيادة قدرها ٣٠٧,٧٧٩,٩٩٠ جنيه مصري موزعة على عدد أسهم ٣٠,٧٧٧,٩٩٩ سهم بقيمة اسمية قدرها ١٠ جنيه تمول من الاحتياطي العام والأرباح المرحلة وفقاً للقوائم المالية عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٤/١٢/٣١.

نحيطكم بعدم ممانعة الهيئة على نشر تقرير الإفصاح المرفق على شاشات الاعلانات بالبورصة المصرية، واتخاذ ما يلزم من

إجراءات في هذا الشأن

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،

تحريراً في / ١١ / ٢٠٢٥

صورة مبلغة إلى قطاع الإفصاح بالبورصة المصرية

عزير الجهاج - امين

أحمد لبنه

المشرف علي الإدارة المركزية

لتمويل الشركات



تقرير الإفصاح بغرض التعديل وفقاً للمادة ٤٨ من قواعد القيد
بشأن السير في إجراءات زيادة رأس المال وتعديل المادة (٦-٧) من النظام الأساسي للشركة

البند	الإفصاح
اسم الشركة	الشركة الدولية للتأجير التمويلي انكوليس
الجهة الداعية للاجتماع	مجلس الإدارة المنعقد بتاريخ ٢٠٢٥/١١/١٢
طبيعة التعديل المزمع	- زيادة رأس المال المرخص به بمبلغ ٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠ جنيه مصري (٥٠٠ مليون جنيه مصري) ليصبح إجمالي رأس المال المرخص به بمبلغ ١,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ (فقط مليار جنيه) - زيادة رأس المال المصدر والمدفوع من ٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠ جنيه مصري (فقط مائتا مليون جنيه مصري) إلى مبلغ ٥٠٧,٧٧٩,٩٩٠ جنيه مصري (فقط خمسمائة وسبعة ملايين وسبعمائة وتسعة وسبعون ألفاً وتسعون جنيهاً مصرياً لا غير)، بزيادة قدرها ٣٠٧,٧٧٩,٩٩٠ جنيه مصري (ثلاثمائة وسبعة ملايين وسبعمائة وتسعة وسبعون ألفاً وتسعون جنيهاً مصرياً لا غير)، موزعة على عدد أسهم ٣٠,٧٧٧,٩٩٩ سهم عادي بالقيمة الاسمية ١٠ جنيهات مصرياً، وذلك خصماً من حساب الاحتياطي العام والأرباح المرحلة وفقاً للقوائم المالية للشركة المنتهية في ٢٠٢٤/١٢/٣١، على أن يتم توزيع هذه الزيادة على السادة المساهمين كلاً بقدر حصته في رأس المال.

- رفع رأس المال المدفوع ليتماشى مع الحد الأدنى المطلوب لإضافة نشاط التمويل العقاري إلى أنشطة الشركة، بحيث تشمل الأنشطة: التأجير التمويلي، والتخصيم، والتمويل العقاري.
- علمًا بأن رأس المال الحالي يبلغ ٢٠٠ مليون جنيه بينما الحد الأدنى المطلوب هو ٢٥٠ مليون جنيه.
- تعزيز حقوق الملكية بما يتوافق مع متطلبات معايير الملاءة المالية رقم ١٣٧ لسنة ٢٠٢٥ الصادرة عن الهيئة العامة للرقابة المالية، والتي سيبدأ العمل بها اعتبارًا من يناير ٢٠٢٧، مما يعني أن الزيادة تُعد خطوة استباقية لضمان الامتثال دون ضغوط زمنية أو مالية لاحقة.
- تقوية مؤشرات كفاية رأس المال: الزيادة تساعد في رفع نسب كفاية رأس المال (Capital Adequacy Ratios)، وتحسين مؤشرات المخاطر، ما يدعم قدرة الشركة على مواجهة أي تقلبات اقتصادية أو مخاطر غير متوقعة.
- خفض الرافعة المالية للشركة من خلال دعم قاعدتها الرأسمالية، بما يضمن استمرار الرافعة المالية عند مستوى أقل من ٩ أمثال، وبالتالي تمكين الشركة من مواصلة التوسع في حجم عملياتها وتنمية قاعدة عملاتها.
- الحفاظ على المركز التنافسي للشركة بين شركات التأجير التمويلي والتخصيم، من خلال الاستمرار في دعم حقوق الملكية، بما يضمن بقاء الشركة ضمن أكبر الكيانات في السوق المصري من حيث حقوق الملكية، خاصة في ظل توجه الشركات العاملة في القطاع لزيادة رؤوس أموالها تماشيًا مع المعايير الجديدة.
- تعزيز القدرة على استيعاب النمو المتوقع في حجم المحفظة: مع الزيادة المرتقبة في الطلب على خدمات التأجير التمويلي والتخصيم والتمويل العقاري، تحتاج الشركة لقاعدة رأسمالية أقوى لاستيعاب هذا النمو دون التأثير على جودة الأصول.

مبررات وأسباب التعديل

وافق مجلس الإدارة علي زيادة رأس مال واتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لذلك وفقاً للشروط والضوابط الموضوعية من قبل الهيئة العامة للرقابة المالية والوارد بالقرارات الصادر من الهيئة في هذا الشأن، وتعديل المادة (٦٠٧) من النظام الأساسي للشركة بزيادة رأس المال على النحو التالي. ١- الموافقة علي زيادة رأس المال المرخص به بمبلغ ٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠ جنيه مصري (٥٠٠ مليون جنيه مصري) ليصبح إجمالي رأس المال المرخص به مبلغ ١,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ (فقط مليار جنيه) ٢- الموافقة علي زيادة رأس المال المصدر والمدفوع من ٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠ جنيه مصري (فقط مائتا مليون جنيه مصري) إلى مبلغ ٥٠٧,٧٧٩,٩٩٠ جنيه مصري (فقط خمسمائة وسبعة ملايين وسبعمائة وتسعة وسبعون ألفاً وتسعمائة وتسعون جنيهاً مصرياً لا غير)، بزيادة قدرها ٣٠٧,٧٧٩,٩٩٠ جنيه مصري (ثلاثمائة وسبعة ملايين وسبعمائة وتسعة وسبعون ألفاً وتسعمائة وتسعون جنيهاً مصرياً لا غير)، موزعة على عدد أسهم ٣٠,٧٧٧,٩٩٩ سهم عادي بالقيمة الاسمية ١٠ جنيهات مصرياً، وذلك خصماً من حساب الاحتياطي العام والأرباح المرحلة ووفقاً للقوائم المالية للشركة المنتهية في ٢٠٢٤/١٢/٣١، على أن يتم توزيع هذه الزيادة على السادة المساهمين كلاً بقدر حصته في رأس المال. ٣- العرض على الجمعية العامة غير العادية.	قرار مجلس الإدارة من واقع محضر مجلس الإدارة
أثر إيجابي	أثر التعديل المزمع على أصول الشركة



أثر إيجابي	أثر التعديل المزمع على التزامات الشركة
زيادة حقوق المساهمين من خلال زيادة رأس المال المصدر والمدفوع بقيمة الزيادة الممثلة في الأسهم المجانية الموزعة على المساهمين كل بحسب حصته	أثر التعديل المزمع على حقوق المساهمين

أقر أنا الموقع أدناه بصحة وسلامة ما جاء بهذا النموذج من بيانات وما قدم من مستندات وإقرارات ودراسات مؤيدة لمضمون ما ورد ببيان الإفصاح هذا ، وأعلم أن موافقة الهيئة العامة للرقابة المالية على نشر إعلان ببيان الإفصاح بغرض السير في إجراءات التعديل يتم وفقا لمتطلبات قواعد القيد والاجراءات التنفيذية لها من حيث الشكل ، وان مطابقة الهيئة لبيان الإفصاح المزمع تمت في ضوء ما قدمته الشركة من مستندات و بيانات بهدف الإفصاح للمتعاملين عن طبيعة هذا التعديل قبل دعوة السلطة المختصة صاحبة القرار ، ودون ان تتحمل الهيئة العامة للرقابة المالية أي مسؤولية عن محتويات هذا البيان او تعطي تأكيدات تتعلق بدقتها او اكتمالها، وأتعهد بالالتزام بأحكام النظام الأساسي للشركة وأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ والقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ وقواعد القيد والشطب بالبورصة المصرية.

تحريرا في ٢٠٢٥/١١/١٩

الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب
الشركة الدولية للتأجير التمويلي - انكوليس

خالد سرحان

